

مؤتمر "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لافساد"

شطح يؤكد على أهمية مبادئ الحوكمة و حق الوصول الى المعلومات في القدرة على مكافحة الفساد

بيروت - عقدت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لافساد" بالاشتراك والتعاون مع كل من "مركز المشروعات الدولية الخاصة" و"معهد التمويل الدولي" و"الهيئة الإدارية للشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات" و"جمعية المحامين والقضاة الامريكيين" جلسة حوارية حول أدوات الشفافية والحكم الصالح، تحت عنوان "حوكمة الشركات والوصول إلى المعلومات" في فندق فينيسيا- بيروت.

شارك في أعمال الجلسة معالي وزير الماية الدكتور محمد شطح، الوزير السابق جهاد أزور، رؤساء الهيئات الاقتصادية، خبراء وممثلين عن القطاعين العام والخاص بالإضافة الى عدد من السفراء وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات الدولية. استهل أعمال الجلسة بكلمات افتتاحية، فكانت الكلمة الأولى للسيد فادي صعب أمين سرّ "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لافساد" الذي أكد أن لقاء اليوم هو محطة اخرى من محطات مسيرة مكافحة الفساد. وهي المسيرة التي بدأتها الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية منذ عام ١٩٩٩، من ضمن رؤية واضحة و هدف محدد يترجم بالنهوض لبناء حلقة متماسكة تقطع اسباب الفساد من جذورها، و تعزز الشفافية بشكل يسمح بمشاركة جميع المعنيين على وضع أنظمة متينة للحفاظ على اسس النزاهة الوطنية و منع استغلال المناصب العامة لتحقيق اية مصالح شخصية.

السيد جبرار زوفيكيان نائب رئيس "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لافساد" ورئيس مجموعة عمل حوكمة الشركات، أكد على أهمية تطبيق أسس حوكمة الشركات لمكافحة الفساد و عرض بعض المبادرات الاصلاحية. كما أشار الى اصدار كتيبات الجمعية التي تعنى بحوكمة الشركات المملوكة عائلياً و اخر بحوكمة الشركات المدرجة في البورصة المالية. كلمة "مركز المشروعات الدولية الخاصة" ألقاها الدكتور ألكسندر شكولنيكوف الذي شدد على أهمية دور المركز في دعم المبادرات الهادفة الى تعزيز الشفافية والحكم الصالح وعلى ضرورة التعاون بين المؤسسات الدولية و الجهات المحلية المعنية لتحقيق أهداف تعزيز الشفافية و تطبيق مبادئ الحكم الصالح.

السيد توم جيكونز مدير برامج حوكمة الشركات في "معهد التمويل الدولي" لفت في كلمته الى ايجابيات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المملوكة عائلياً و المدرجة و أكد على دعم البنك الدولي عبر مختلف الهيئات التابعة له لكافة النشاطات الداعمة لرفع قدرة الشركات على التنافس في الأسواق المحلية و العالمية عبر تطبيق تلك المبادئ.

أمين عام اتحاد البورصات العربية الدكتور فادي خلف أشار أن لكي نعيد الثقة بالأسواق المالية، المطلوب المزيد من المراقبة و الافصاح و الشفافية، و لكن المطلوب ايضا وضع اليات مسبقة تتبعها الجهات المولجة ادارة أسواق المال و الجهات الرقابية في فترات الأزمات.

أما معالي الدكتور محمد شطح، وزير المالية اللبنانية، اشار ان احد اسباب الأزمة العالمية في الأسواق المالية هو عدم القدرة على الحصول على معلومات صحيحة و شفافة. و أكد على أن الرقابة ضرورية من أعلى مستويات الهرم الى أسفله و كذلك من اسفل الهرم الى أعلاه. كما أشاد على دور المجتمع المدني و القطاع الخاص الهام و ضرورة دعمهم لجهود القطاع العام مذكرا بمذكرة التفاهم بين وزارة المالية و الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية.

وتخلل اللقاء عرض ومناقشة لدليلين الأول حول "تطبيق مبادئ وأسس حوكمة الشركات في الشركات المملوكة عائلياً" والثاني حول "المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات في الشركات المدرجة". كما تم تقديم مداخلات حول دور القطاع الخاص في الحق في الوصول الى المعلومات وأهمية تطبيقه في المؤسسات العامة. شارك فيها الوزير السابق الدكتور جهاد أزور، الدكتور كمال شحاده، المحامي محمد عالم، السيد نسب غوبريل، و السيدة ألين متى.